تجارب حياتية

@drjasem
د. جاسم المطوع
الخبير التربوي والاجتماعي

الرجال تعدد والنساء تحرر بعد الـ 40

كتبت تغريدة بالشبكات الاجتماعية مفادها بأني أعرف حالات كثيرة تريد المرأة التي بلغت الـ 40 سنة أن تتحرر من قيد الرجل، فانهالت علي الرسائل والاتصالات وكأن عاصفة قوية هبت من كل مكان، وكأني بهذه التغريدة قد فتحت جرحا كان مغلقا كان الناس يشاهدونه بصمت وقد تجاوزت التعليقات الألف تعليق، حتى قلت في نفسي إن المسألة حقا تحتاج لدراسة ووقفة جادة، وقد أحببت أن تعيشوا معي رأي النساء والرجال في الموضوع الذي طرحته.

وهذه مجموعة من تعليقات النساء، قالت الأولى: إن المرأة تريد التحرر من زوجها بسبب كثرة تضحياتها وعدم وجود مقابل يعوضها عما قدمت له، وقالت الثانية وهي في سن الخامسة والأربعين: إنها اكتشفت ذاتها مؤخرا وتريد أن تنطلق في الحياة فتأسس مشاريع وتستكمل تعليمها، وقالت الثالثة: إن هذا شعور طبيعي للمرأة بهذه السن وإني أنصحها بعدم هدم بيتها وبأن تخصص وقتا لذاتها، وقالت الرابعة: إن كثرة الضغوط تولد الانفجار خاصة إذا كان الزوج مقصرا في النفقة والتربية أو لديه علاقات محرمة، وقالت الخامسة: إن المرأة التي تطلب التحرر قد ملت من الصبر على بخل الزوج أو ضربه لها، وقالت السادسة: إنها كانت تفكر في هذا الموضوع وقالت لنفسها بأن سن الـ 40 هو سن النضج وتريد أن تحدث تغييرا في حياتها، وقالت السابعة: إذا فقدت المرأة شعورها بالأمان فإنها تضحي بكل مكتسباتها من أجل الحصول على الأمان، وقالت الثامنة: أكيد بسبب قربها من سن اليأس وتغير الهرمونات في جسدها فإنها تفكر بهذه الطريقة، وقالت التاسعة: إن المرأة إذا لم تجد من يقدرها ويحترمها ويشبع حنانها وعاطفتها فإنها تفكر في التحرر لعلها تجد من يشبع عاطفتها، وقالت العاشرة: إن هذه المرأة كانت مشغولة سابقا بدراستها ثم زواجها وبعدها بتربية أطفالها والآن وصلت لعمر شعرت فيه بالفراغ، فلهذا هي تفكر في عمل شيء جديد في حياتها مثل عمليات التجميل أو التخلص من زوجها.

أما تعليق الرجال، فقال الأول: إن المرأة بدأت تفكر في التخلص من زوجها بعد الـ 40 لأن لديها صديقات مطلقات أو غير متزوجات يأثرن عليها، وقال الثاني: إن المرأة نسيت هدفها الحقيقي ووظيفتها الأساسية بأن تكون أما ومربية وتكون زوجة وصديقة وتكون جدة حنونة، وقال الثالث: أنا عشت هذه المشكلة مع زوجتي وكانت تريد مني أن أطلقها ولكني صبرت عليها حتى تجاوزت الأزمة والآن هي تقول لي: الحمد لله أنك لم تسمع كلامي، وقال الرابع: ربما لأن المرأة نسيت الهدف من خلقها وهو عبادة الله تعالى وأن ما تعانيه يكون سببا في دخولها للجنة، وقال الخامس: ربما بسبب كثرة انتشار شبكات التواصل الاجتماعي هو الذي شجعها على طلب الانفصال، وقال السادس: إن هذه زوجة أنانية، وقال السابع: ربما لأنها خائفة من أن يتزوج زوجها عليها، فقالت أتغدى به قبل أن يتعشى بي.

فهذا ملخص الآراء التي وردتني وغيرها الكثير، ولعل من طرائف التعليقات التي أضحكتني أن امرأة قالت: إذا أرادت المرأة ألا تشعر بشعور التحرر من الزوج عند الـ 40 فنصيحتي لها أن تتزوج بعد الـ 40 فضحكت لهذا التعليق، وذكرت امرأة تجربة لها فقالت: أنا في الخمسين من عمري ومررت بهذا الشعور ولكني استطعت أن أتغلب عليه عندما وازنت بين أن أتحرر وأنطلق بحياتي أو أصبر وأحافظ على بيتي ولكني صبرت وتجاوزت المشكلة والآن أحمد ربي أني لم أطلب الطلاق.

وأحب أن أقول تعليقا على هذه الآراء: عندما يبلغ الإنسان منتصف العمر فإنه يفكر في مثل هذه الأفكار سواء كان رجلا أو امرأة من باب التغيير والتجديد في الحياة، فالرجال يفكرون في التعدد والنساء يفكرن في التحرر، ولكن أهم شيء عدم الاستعجال في اتخاذ القرار وعمل الاستخارة والاستشارة حتى يكون الإنسان مطمئنا لقراره، وأنا أعرف الكثير من الحالات التي حاربت من أجل الطلاق في هذا العمر ثم ندمت بعدما ذهبت السكرة وجاءت الفكرة، فليس كل شعور نشعر به نصدقه ونحوله لمشروع عملي.. فلنتأمل ذلك.

إشارة

Majedaburamya@hotmail.com
المحامي ماجد بورمية

صلاحيات الوزراء

من المتعارف عليه في الديموقراطيات العتيقة والحديثة ان الوزراء يتمتعون بهامش من الصلاحيات لا بأس به وتأتي تلك الصلاحيات ليس من أجل إطلاق يد الوزير في كل كبيرة وصغيرة وليس من أجل أن يمارس الوزير نفوذه على وزارته، الأمر ليس كذلك على الإطلاق بل ان الأمر يتلخص في أن الوزير في تلك الديموقراطيات يعطى الصلاحيات الكافية حتى يتمكن من إصلاح أي خلل يظهر في وزارته.

ومن هذا المنطلق كنا ومازلنا مع توجهات وزير النفط د. علي العمير لأنه عندما يغير بعض كوادر الوزارة فانه من خلال ذلك يريد الإصلاح ما استطاع، ولا نعلم سر هذه الهجمة التي تعرض لها الوزير العمير التي جاءت اثر تعيينه بعض العناصر التي ارتأى أنها ستقوم بمعاونته في إصلاح وزارته خاصة أن تلك الوزارة هي كما يقال عنها خبزة الكويت لأن عصب الاقتصاد الكويتي مرهون بالسلعة النفطية.

ونقول كذلك ما المانع لو وجد الوزير ان هناك أحد أقاربه من قريب أو من بعيد يتمتع بالخبرة والكفاءة فهل يقضى الوزير على تلك الكفاءة لأنها قريبة له، خاصة أن المادة 29 من الدستور أكدت أن الناس سواسية؟

عموما نحن نشد على يد الوزير ونود إطلاق يد الوزراء وتوسيع صلاحياتهم مادام تلك الصلاحيات تصب للإصلاح وللصالح العام وإذا تبين ان هناك من أساء استخدام تلك الصلاحيات فوقتها يكون لكل حادثة حديث.

وفى كل الأحوال عندما يكون الوزير ذا صلاحيات معقولة فهو هنا لن تكون له اى حجة على الإطلاق إذا أخفق في أداء وزارته ولذا فان تلك الصلاحيات ستكون سلاحا ضد الوزير إذا لم ينجز.

محلك سر

Nermin_alhoti@hotmail.com
د.نرمين يوسف الحوطي

الجيل الضائع.. (1)

أيام قليلة وسيحل علينا شهر رمضان الكريم أتمه الله على الأمة العربية والإسلامية بألف خير، مع تلك الأيام المباركة التي نعيشها من شهر شعبان لا نستشعر روحانيات ونفحات قدوم شهر رمضان الكريم كما كان في الماضي، للأسف أصبحت الأغلبية تنتظر شهر رمضان لما فيه من جديد المسلسلات الرمضانية ويبقى السؤال: هل كل ما يعرض علينا من مسلسلات رمضانية يليق بذلك الشهر الكريم؟ (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس)، ذلك هو القرآن الكريم وتلك هي رسالة الإسلام وأسس إسلامنا «هدى» للناس أي الهداية والتقوى ولم يقل العزيز سبحانه مشاهدة التلفاز، من ذلك المنطلق نسلط الضوء على قضيتنا والتي تكمن فيما يقدم للمشاهد خلال شهر رمضان.

منذ أعوام ليست بقليلة تفشت بعض المواد الإعلامية التي يدعي البعض بأنها نابعة من مجتمعاتنا وللأسف هذا ليس بصحيح، فتلك الأقلام وهي أغلبية أصبحت تقوم بكتابة بعض الأنماط لتجعلها شرائح وهنا تكمن مشكلتنا، فما يقدم من صور للأنماط الشاذة ما هي إلا نسبة ضئيلة من مجتمعاتنا ومع مرور الأيام وبمساعدة الإعلام الفاسد أصبحوا أبطالا تراجيديين لمسلسلات رمضان، ويبقى السؤال لـ وزراء الإعلام العرب: أهذا ما نص عليه كتاب الله عز وجل (هدى للناس)؟!

تلك الصور في الماضي لم يكن الكثير يعلم بوجودها ولكن مع الإعلام المأجور أصبحت تلك الصور بصمة للمجتمع العربي والإسلامي، فالمجتمعات العربية ليست من سيمات أسرهها السرقة والضرب فيما بينهم ولا نمتلك في مجتمعاتنا فتيات الليل والجلسات الراقصة كما يظهر الإعلام المأجور، ولا يتصف شبابنا ببيع المخدرات والعنف كما تعكس مسلسلات رمضان، ذلك ما يقدم لنا في رمضان وتلك هي هداية إعلامنا العربي، ويبقى سؤالنا: أين الإعلام من الهوية الإسلامية قبل العربية؟

مسك الختام: للحديث بقية غدا بإذن الله.

إطلالة

khaled_news@hotmail.com
خالد العرافة

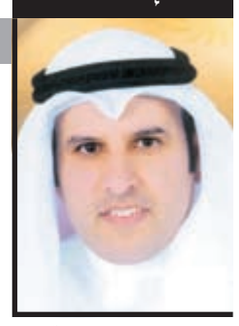

رمضان.. والأغذية الفاسدة

يحل علينا خلال أيام شهر رمضان المبارك أعاده الله على الجميع بالخير والصحة والعافية وفي هذه المناسبة أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد وإلى عامة المواطنين والمقيمين.

بداية سأتطرق من خلال زاويتي هذا الأسبوع إلى الدور المطلوب من البلدية خلال الشهر الفضيل، حيث إن هناك محلات تتداول المواد الغذائية تجد من هذه المناسبة فرصة لترويج بضاعتها التالفة والتي لا تصلح للاستهلاك الآدمي نظرا لزيادة الطلب عليها خاصة أن البلدية كل عام تضبط خلال حملاتها التفتيشية المستمرة أطنانا من المواد الغذائية الفاسدة بالأسواق قبل وصولها إلى المستهلكين، وهذا الإنجاز يسجل لهم لذلك يجب على البلدية من الآن التحرك والتفتيش على جميع الأسواق ومحلات الجزارة والمخابز للتأكد من جودة الطعام المقدم ومطابقته للمواصفات والمعايير ويكون بعيدا كل البعد عن الغش والتلف وهذا الأمر ليس بصعب على فرق التفتيش المتواجدة في المحافظات الست لأن هناك البعض من أصحاب المحلات رغم عظمة الشهر إلا انه يجد ذلك فرصة لترويج بضاعته الفاسدة والتي ستؤثر على صحة الناس مباشرة.

لذلك الجولات لا بد أن تستمر طوال الشهر لأن هناك مناسبة اعتاد الناس الاحتفال بها خلال الشهر الفضيل القرقيعان، حيث يلجأ الأهالي لشراء مستلزمات الاحتفالية من مختلف الأسواق وهذه أيضا فرصة لتسويق بعض الحلويات التالفة علما بأن المناسبة مخصصة للأطفال ويجب على فرق البلدية مراقبة محتويات القرقيعان المعروض بالأسواق للتأكد من سلامته على صحة أطفالنا.

أخيرا: لفت انتباهي أمر يحتاج من عدد من الجهات الحكومية آلية عمل واضحة حيث إن هناك إعلانات بدأت تنتشر بشكل كبير في المجلات الإعلانية تمارس عمل تجهيز كل الأكلات سواء كانت مثلجة أو مطهوة في غياب واضح من الجهات المعنية وهذا الأمر لا نلوم عليه أي جهة ولكن نتمنى من الجهات المعنية وعلى رأسها هيئة الغذاء المعنية بذلك التدقيق في هذا الأمر بمساعدة البلدية لأنها مازالت في طور التجهيز ومطلوب منها عمل مضاعف كما يجب إيجاد آلية معينة لضبط هؤلاء المخالفين الذين يوهمون الناس بأن لديهم مصانع لتجهيز الطعام وفي واقع الحال لا يوجد أي شيء على ارض الواقع وإنما التجهيز يتم في أماكن اجزم بأنها تفتقد ادني شروط الصحة العامة سواء للعامل أو جودة الطعام المستخدم، ولفت انتباهي أثناء تجولي في احد معارض الغذاء أن هناك عرضا لاحدى الشركات لبيع مواد غذائية والناس تسأل أين موقعكم؟ يقولون لهم إنهم فقط يتلقون الطلبات عبر الهاتف فمنا إلى المسؤولين في كل من التجارة والبلدية للتأكد من المنتجات المعروضة هل هي خاضعة للشروط الصحية أم أنها مخالفة؟ وكذلك يجب التأكد من تراخيص العمالة التي تعرض بضاعتها في المعرض حتى نضمن سلامة الغذاء المقدم للناس ومنا إلى المسؤولين.

شرارة قلم

hassankuw@hotmail.com
حسن الهداد

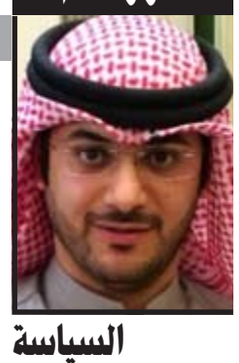

السياسة المضروبة

دائرة السياسة ليست أسيرة كما يريد أن يراها البعض ملكا له، كالكرة بملعب فارغ من المنافسين حسب المزاج الشخصي، ولا يجب أن نراها بمنظورنا الفكري الذي نؤمن به مع وجود من يختلف معنا في التوجهات والآراء.

وما دام أطلق على العمل السياسي «فن الممكن»، فهذا يعني أن اللاعب السياسي لا يمكن أن يحصل على كل ما يريد حسب مزاجه وتوجهاته السياسية الإقصائية، لطالما هناك منافسون أيضا لديهم مطالب وتوجهات يرونها حسب منظورهم الشخصي هي الأفضل.

ويفترض أن العمل السياسي لا يخضع لإقصائية الخصوم وينتهج الفوضى بقدر ما هو قبول الحوار إلى أبعد مدى، ويكمن في الاحترام وتبادل آراء ويجب أن يوجه لمصلحة عامة، إلا أن حقيقة المشهد السياسي لدينا بدأت تدخل منحنى خطيرا جدا، وأصبحت الفوضى هي الراعي الرسمي لساحاتنا السياسية، والسؤال: لماذا وصلنا إلى هذا الانحدار بالعمل السياسي؟

أعتقد أن الانحدار يكمن في عدة أوجه، أبرزها دخول أشخاص ليس لهم علاقة ولا صلة بالساحة السياسية، وهذا الأمر بات واضحا للكل، ومنهم من أصبح مجرد أدوات لحالة الصراع والتجاذب السياسي، مهمتهم نشر الأكاذيب وإطلاق الشائعات بهدف تشويه سمعت الناس من دون أدنى دليل، فقط لإرضاء معازيبهم للحصول على المكافأة، وهذا حتما يؤثر على توجه الرأي العام عندما يضلل المجتمع لإبعاده عن قضايا فساد قاسية.

وللأسف هذا ما هو واضح في وسائل التواصل الاجتماعي في «تويتر» التي باتت مشبعة بحملات تشويه قذرة غير مسبوقة، والأمر الآخر والأهم أن هناك كثيرا من السياسيين يلعبون دورا غير منطقي وخارج قناعاتهم متجردين من السياسة الحقيقية، وهذا فقط من اجل المحافظة على كراسيهم، إلى درجة أن بعضهم عندما تسأله عن بعض مواقفه، يرد بأن موقفه ليس لقناعة شخصية إنما لإرضاء رغبات القاعدة الانتخابية في الدائرة.

فمن هذه المشاهد الواقعية التي نراها كل يوم، لابد أن نعترف بأن تضارب المصالح الذي تسببت فيه الحكومات المتعاقبة من خلال سياسة الترضيات المعروفة وإقصاء الكفاءات، أدت بنا إلى القفز من المركب السياسي الإصلاحي إلى مركب آخر معظم الناس ترى بداخله أهمية المصالح الشخصية، مادام المجتمع غير قادر على تحقيق غاية الإصلاح الشامل والذي يحمل مبدأ العدل والمساواة، والذي يفترض أن يشترك به فرعان أساسيان هما الحكومة والشعب كونهما يمثلان بعضهما حتى يصلح الحال.

حتى يتحقق التجانس بين الحكومة والشعب للانطلاق نحو مضمار الإصلاح، على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها تجاه خدمات المجتمع والأهم أن تسعى الحكومة لعودة الثقة بها من خلال إنجازاتها التي تصب في صالح المجتمع، وعلى الشعب أن ينظر بأفق واسع حول نظامنا الديموقراطي واستغلاله لتطوير البلد من خلال ممارسة ديموقراطية إيجابية بعيدة عن أي تعصبات قبلية وطائفية وفئوية ونختار صاحب الضمير ممثلا للأمة والذي يعمل من اجل وطن وليس من أجل مصالحه.

هنا قد نقطف ثمار توجهاتنا السليمة بعيدا عن ممارسة السياسة المضروبة بالتبعية والتعصب النتن.

محطات

samialnesf1@hotmail.com
@salnesf
سامي عبداللطيف النصف

«داعش» محيرة سياسياً مبررة اقتصادياً!

تبدو ظاهرة تنظيم داعش وقبلها تنظيم الزرقاوي محيرة سياسيا، فمن أين يأتون بالاموال والاسلحة والذخائر والمركبات ومعين لا ينضب من المتفجرات؟ ولماذا يتعمدون القتل البشع وجز أعناق الاجانب مما يشوه صورة الاسلام ويفقدهم تعاطف العالم معهم في وقت يفترض فيهم العكس أي الحرص ـ كحال جميع التنظيمات الأخرى ـ على كسب التعاطف الدولي لقضاياهم.

□□□

يخبرني رجل أعمال بارز يعمل في العراق منذ سنوات أن هناك تبريرا اقتصاديا لكل ما يحدث في العراق إذا ما أبعدنا نظرنا عن الشق السياسي المحير، فحسب قوله منذ تغيير النظام عام 2003 أرادت بعض الدول الاقليمية الاستحواذ على مشاريع العراق المليارية الضخمة لشركاتها الكبرى بعد أن استطاعت دولة إقليمية أخرى احتكار القرار السياسي العراقي، لذا شجعت منذ اليوم الاول منظمة الزرقاوي ـ وبعدها داعش ـ على القيام بعمليات نحر وقطع رقاب بشعة لأتباع الدول الأخرى (آسيوية، أوروبية، أميركية) لمنع شركاتهم من العمل بالعراق وهو ما تم، وحصر العمل بشركاتها التي تصدر السلاح والرجال للعراق وتستورد النفط بأبخس الأثمان من داعش وتمنحه شهادة منشأ كما تستحوذ على أغلب عقود العراق ولا يستبعد رجل الأعمال المعني ضم الموصل وأجزاء من سورية لتلك الدولة لقاء تنازلها عن بعض أراضيها للدولة الكردية القادمة للمنطقة!

□□□

كما حدثني دكتور كويتي يعمل في بريطانيا عن لقائه قبل أيام بزملاء دراسة من الاطباء العراقيين ممن كانوا قادمين للتو من الموصل، وكان مما قالوه ان الحياة تحت حكم داعش بالموصل ليست بالسوء الذي يعتقد (لربما لكون بعض قيادات داعش المتنفذة هم من ضباط البعث السابقين من سكان المدينة) فالأمن مستتب ولا توجد سرقات والمواد الغذائية والوقود متوافران وبأفضل الاسعار وان جل ما يخشاه أهل الموصل والرمادي هو ما يقال عن أن تحرير مناطقهم من قبل الجيش العراقي والحشد الشعبي سينتج عنه مذابح مروعة وتهجير بالملايين كما حدث مع بعض المناطق الاخرى ويدعم هذه النظرية شرفة شواء الاحياء المحيرة!

□□□

● **آخر محطة:**

1 ـ إحدى نتائج الانتخابات التركية الاخيرة هي تقليل تدخل تركيا في الشأن السوري ولربما الدفع بإنشاء الدولة الكردية وتغيير خرائط المنطقة بعد مائة عام من رسمها لخطوط رمال بالصحراء.

2 ـ أغلب ما يحدث في العراق وسورية هذه الايام هو حروب تحديد حدود الدول العرقية والطائفية القادمة لا محالة!

3 ـ تجنيد الاطفال من قبل تنظيم داعش ودعاوى بعض منظريهم للشباب للانقلاب على والديهم وأقرب مقربيهم، هو نسخة طبق الاصل من جيش الرب المسيحي العامل في شرق أوغندا وغرب السودان والذي يجند الاطفال بعد أن يشركهم في قتل والديهم.. ومن يقول ان داعش صناعة إسلامية محلية بحتة ولم تصل إلى العالمية؟!